

أكدت أنها لن تتهاون في اتخاذ كل الإجراءات القانونية نحو جميع الخاضعين لرقابتها

وحدة تنظيم التأمين : حقوق حاملي الوثائق خط أحمر

قرار قاضي الإفلاس قض بإلغاء جميع وثائق التأمين السارية والصادرة باسم «شركة غزال» مما يترتب عليه آثار قانونية



وحدة تنظيم التأمين أكدت حفظ حقوق حملة وثائق التأمين

ضد شركة غزال للتأمين التوجه إلى الإامين المعين من قاضي الإفلاس لحصر أصول الشركة وممتلكاتها وإعداد مركز مالي حديث وقائمة بالديون ومطالبات الدائنين «وقد نشرت الوحدة بيانات الأمين وطرق التواصل معه على موقعها الإلكتروني وحساباتها الرسمية». وشددت الوحدة على أن حقوق حاملي الوثائق خط أحمر، مؤكدة أنها لن تتهاون في اتخاذ كل الإجراءات القانونية نحو جميع الخاضعين لرقابتها، وخصوصا شركات التأمين ومكاتب الوساطة إذا ما تبين وجود تهديد يمس حقوق حملة الوثائق والتأمينيين.

لحملة الوثائق وأصحاب المطالبات إضافة إلى تعثرها المالي وعدم قدرتها على الاستمرار في أعمالها. وأشارت إلى أن قرار قاضي الإفلاس قضى بإلغاء جميع وثائق التأمين السارية والصادرة باسم شركة غزال للتأمين مما يترتب عليه آثار قانونية «لذلك ندعو حاملي الوثائق إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إصدار وثائق تأمين جديدة من شركات تأمين مرخص لها لتفاديا لتحمل المسؤولية القانونية الناتجة عن إلغاء الوثيقة». كما ناشدت وحدة تنظيم التأمين أصحاب المطالبات والديونيين

وذكرت أن قاضي الإفلاس أصدر بتاريخ 26 يونيو الماضي القرار بقبول طلب افتتاح إجراءات شهر إفلاس شركة غزال للتأمين مما يؤكد سلامة الإجراءات التي اتخذتها الوحدة لحماية حقوق حاملي الوثائق وأصحاب المطالبات وجاء ذلك في طلب رقم (2024/23 شهر إفلاس) المقدم من الوحدة». وأوضحت الوحدة أنها اتخذت عدة إجراءات قانونية نحو الشركة منها تقديم طلب شهر إفلاسها بسبب ارتكابها عدة مخالفات وكثرة الشكاوى المقدمة ضدها نتيجة توقفها عن الدفع وعدم سدادها للتعويضات المستحقة

أكدت وحدة تنظيم التأمين على حفظ حقوق حملة وثائق التأمين الصادرة من شركات متعثرة تم قبول إجراءات إشهار إفلاسها. ودعت الوحدة في بيان صحفي أمس، أصحاب المطالبات لدى شركة غزال للتأمين إلى التوجه للأمين المعين من قاضي الإفلاس لحصر أصول الشركة واستكمال الإجراءات تمهيدا لاستيفاء حقوقهم. وأوضحت أنه تم بدء إجراءات إيقاف نشاط الشركة المذكورة واتخاذ الخطوات القانونية الأخرى «مما ساهم في عدم تزايد المطالبات بالتعويضات وحافظ على حقوق حاملي الوثائق».

أغلقت تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 29.03 نقطة

بورصة الكويت : تداول 218.9 مليون سهم عبر 14254 صفقة بقيمة 52.8 مليون دينار



بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشرها العام 29.03 نقط

تداول 9.89 مليون سهم عبر 4246 صفقة نقدية بقيمة 4.12 مليون دينار «نحو 37.8 مليون دينار». وكانت شركات «الإماراتية» و«عقارية» و«سنرجي» الأكثر ارتفاعا، فيما كانت شركات «فيوتشر كيد» و«خليج ت» و«عمار» والتقدم، الأكثر انخفاضا.

بلغ مستوى 7736.82 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.58 في المئة من خلال تداول 112.7 مليون سهم عبر 8675 صفقة بقيمة 38.8 مليون دينار «نحو 118.3 مليون دولار». في موازاة ذلك انخفض مؤشر «ريئسي 50» 35,07 نقطة ليلعب مستوى 35.6690 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.61 في المئة، من خلال

شركات «الإماراتية» و«ثريا» و«عقارية» و«سنرجي» الأكثر ارتفاعا و«فيوتشر كيد» و«خليج ت» و«عمار» و«التقدم» الأكثر انخفاضا

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 25.25 نقطة ليلعب مستوى 5899.01 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.43 في المئة من خلال تداول 106.18 مليون سهم عبر 5579 صفقة نقدية بقيمة 13.9 مليون دينار «نحو 3.42 مليون دولار». كما ارتفع مؤشر السوق الأول 44.81 نقطة

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 25.25 نقطة ليلعب مستوى 5899.01 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.43 في المئة من خلال تداول 106.18 مليون سهم عبر 5579 صفقة نقدية بقيمة 13.9 مليون دينار «نحو 3.42 مليون دولار». كما ارتفع مؤشر السوق الأول 44.81 نقطة

كجزء من دعمه المستمر ومشاركته في حملة التوعية المالية «لنكن على دراية»

KIB «ينبّه عملاءه من أنواع جديدة لعمليات الاحتيال الإلكتروني عبر المنصات الرقمية»

وغيرها، وخداع الأفراد بوجود فرص عمل سهلة وسريعة بمقابل مالي مجز ومن ثم طلب بيانات حساسة وإرسال روابط دفع لتحويل الأموال، ما يورطه في جرائم النصب والاحتيال ويمكنهم من سرقة أمواله. وأما الشكل الثاني فهو أن يعرض المحتالون على العميل القيام بمهام بسيطة على هاتفه النقال مثل الإعجاب ببعض الصور وكتابة بعض التعليقات مقابل مبالغ مالية وكافآت قيمتها 3 أو 4 دنانير كويتي، ثم يطلبون منه مشاركة روابط دفع بقيمة تصل إلى 150 دينارا كويتيا من حسابه الشخصي للحصول على مكافأة تتراوح بين 10 و20 دينارا كويتيا، ليتم استخدامها في عمليات التحصيل المالي الاحتيالية، كما قد يطلب المحتالون من العميل شراء العملات المشفرة غير القانونية مثل Binance KuCoin مقابل نسبة ربح

بنسبة انخفاض بلغت 0.61 في المئة، من خلال

بنسبة انخفاض بلغت 0.61 في المئة، من خلال

بنسبة انخفاض بلغت 0.61 في المئة، من خلال



محمد الصراف

أنواع الاحتيالات المالية المختلفة والأخذة في الازدياد والتنوع، وتوعية عملائنا وأفراد مجتمعنا بمخاطرها وضرورة تجنبها وكيفية التصدي لها». وأضاف: «على مدار العام نرصد العديد من أشكال الاحتيال التي يتعمد أصحابها ابتكار طرق جديدة من أجل الوصول إلى البيانات المالية والشخصية للأفراد، والعملاء وغير العملاء، وسرقة أموالهم بأساليب مشبوهة وغير مصرح بها، وقد تم الكشف عن اثنين من الأساليب الجديدة في الفترة الماضية، وهذا ما دفعنا إلى العمل على نشر مواد ومحتوى نوعي خاص يتضمن سلسلة من النصائح للعملاء لحمياتهم من الوقوع ضحايا لمثل تلك الاحتيالات، وتحديدًا عبر وسائل التواصل الرقمية التي يزداد استخدامها يوما بعد يوم». ووجه الصراف جميع

أعلن بنك الكويت الدولي «KIB» عن رصد موجة مستجدة من عمليات الاحتيال المالي الإلكتروني، تعتمد على عدد من منصات التواصل الرقمية وتستهدف كافة فئات المستخدمين، وجدّد تحذير عملائه من الوقوع ضحية لمثل تلك العمليات التي تعرّض أمن بياناتهم المالية والشخصية للسرقة. وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام البنك بدعم المستثمر لحملة التوعية المالية لكن على دراية، والتي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، وكجزء من برنامجه التوعوي الشامل والقائم على نشر الثقافة المالية والمصرفية بين كافة شرائح المجتمع. وبهذه المناسبة، قال مساعد مدير وحدة مكافحة الاحتيال في البنك، محمد الصراف: «نحن في KIB مستمرّون في الكشف عن

«أسواق المال» الكويتية تترأس فريق العمل القانوني لاتحاد هيئات الأسواق المال العربية



تريكة هيئة أسواق المال الكويتية لرئاسة فريق العمل القانوني لاتحاد هيئات أسواق المال العربية

أعلنت هيئة أسواق المال تعلن عن تزيكيتها لرئاسة فريق العمل القانوني لاتحاد هيئات أسواق المال العربية ممثلة بقطاع الشؤون القانونية والذي تقرر ضمن اجتماع الفريق المنعقد يوم الخميس الماضي، حيث تاتي هذه التريكة وفق مقترح الأمين العام والتصويت بالإجماع من الأعضاء، وذلك خلفا لهيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة دولة المقر، وتتقدم الهيئة بدورها بجيزيل الشكر والتقدير على تزيكيتها لهذا المنصب، مؤكدة على التزامها بمسؤولياتها تجاه المهام الموكلة للفريق. وتجدر الإشارة ان هيئة أسواق المال قد حرصت على الانضمام للاتحاد منذ بداية تأسيسها حيث انضمت في 20 ديسمبر 2010، وحرصت منذ ذلك الوقت على المشاركة الفاعلة وعضوية الفرق المكلفة بتنفيذ أهداف ومبادرات الخطة الاستراتيجية للاتحاد، ومنها فريق العمل القانوني منذ تشكيله في 13/7/2022. الجدير بالذكر أن الاتحاد تأسس عام 2007 كمؤسسة غير ربحية بقرار مجلس الوزراء في دولة الامارات العربية المتحدة وذلك لأن مقره في دولة الامارات العربية المتحدة، ويضم الاتحاد في عضويته

هيئات الأوراق المالية والجهات الرقابية على أسواق المال في الدول العربية، ويهدف الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، وكذلك العمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، كما يهدف الاتحاد إلى تذليل الصعوبات التي تعترض الاستثمار في أسواق الأوراق المالية العربية. وعقد الدورات التدريبية التي من شأنها الارتقاء بمستويات العاملين بهيئات الأوراق المالية في الدول العربية أو المستثمرين بهذه الأسواق بشكل عام ويضم الاتحاد في عضويته أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين وأعضاء مراقبين لكل منهم حقوق وفقا لأحكام المادة السادسة من النظام الأساسي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والجدير بالذكر أن الاتحاد قد أصبح عضوا منتسبا لدى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "الايكو"، مما يعزز من مكانته ودوره العربي والإقليمي والدولي بما يعود بالفائدة على أسواق رأس المال العربية.

ضمن مشاركته في حملة « لنكن على دراية »

«بيتك» يحذر من خطورة الاستجابة

للروابط الإلكترونية قبل التحقق منها

حذر بيت التمويل الكويتي «بيتك» من خطورة أشكال جديدة من النصب والاحتيال الإلكتروني ظهرت أخيرا بهدف اختراق حسابات عملاء المصارف وسرقة أموالهم، وذلك ضمن جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت. ومن بين الأساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من الضحية الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز الضحية والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة. وشدد «بيتك» على تذكير العملاء أن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبدا، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصبية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء

المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم. ويجب على العملاء التعامل بحذر مع الروابط الإلكترونية، بمجرد الضغط على الرابط، قد يتعرض العميل لسرقة البيانات المصرفية السرية. وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص «بيتك» على تقديم النصائح الهامة للعملاء مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرق السري للطاقة على الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور مرة واحدة «OTP» مع أيا كان وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة. وأوضح البيان أن الاحتيال أصبح عمليا يستهدف كل المستويات والأعمار، بأشكال مختلفة، يمكن أن تكون عرضا مغريا جدا لا يكون صحيحا، أو دعوة صداقة على الإنترنت، أو اتصالا هاتفيا للمساعدة، ويستغل المحتالون التكنولوجيا الحديثة، أو المنتجات والخدمات الجديدة والمناسبات الكبرى، لاختلاق قصص تسلب الشخص أمواله ومعلوماته.